



مركز الخليج للأبحاث  
المعرفة للجميع



# الاستراتيجية السعودية للأمن الإقليمي (المصالح والتحديات)

تسوية الأزمات الأمنية الإقليمية وما تحمله من تهديدات عابرة للحدود وتداعيات ذلك على مستقبل الرؤية التنموية للمملكة وبخاصة في البحر الأحمر بل وعموم الجوار الإقليمي لها.

في ظل هذه المساعي الرامية لتسوية ومعالجة القضايا الأمنية الإقليمية تبرز من الأدوات والآليات المعول عليها إلى جانب الجهود الدبلوماسية والوساطات، تلك المرتبطة بالتأسيس لمقاربة أمنية وإقليمية قائمة على نظرية «مركب الأمن الإقليمي» (The Theory Of The Regional security Complex)، والاعتماد على ما يعرف بـ «الهندسة الإقليمية للأمن» (Regional Security Engineering) التي جاء بها كل من «باري بوزان» (Barry Buzan) و«أولي ويفر» (Olle Weaver) في دراستهم «القوى والأقاليم» ومعظم الدراسات التي تمحورت حول ظاهرة «الأمننة الإقليمية» التي جاءت بها مدرسة «كوبنهاجن» في محاولة لتقديم مقاربات تفسيرية للتغيرات التي يشهدها النظام الدولي والإقليمي ومساحات الفراغ الناجمة عن تراجع هيمنة قوة عظمى (الولايات المتحدة الأمريكية) وصعود قوى كبرى منافسة ساعية ملء الفراغ (الصين وروسيا)، فضلاً عن هامش النفوذ الذي أوجدته القوى الإقليمية الصاعدة (الهند، تركيا، المملكة العربية السعودية، إيران، إسرائيل...) كنتيجة لتغيرات معادلة توازنات القوة بين القوى الكبرى والتداعيات الناجمة عنها. وكان من الحلول الاستراتيجية لذلك الاعتماد على «مركب الأمن الإقليمي» باعتباره ظاهرة علاقة تقوم على مبدأ الاعتماد الأمني المتبادل لمواجهة التهديدات المشتركة التي تهدد جميع أطراف المركب، يتم خلالها بناء نظم إقليمية تضطلع فيها قوى إقليمية بدور أكبر في الحفاظ على الأمن الإقليمي ومواجهة التهديدات اللامثالية العابرة للحدود، بما يُفضي إلى تقليص الاعتماد على التدخلات العسكرية الخارجية ومعه الانتشار العسكري الخارجي، استناداً للتفاهات الإقليمية القائمة على تفسير المشاكل والنزاعات الإقليمية وتغليب الأدوات الناعمة في السياسة الخارجية، وهي الرؤية التي من المنتظر أن يسلكها الدور السعودي في التعامل مع أزمات المنطقة والتي بدأت بوادرها بتطبيع العلاقات السعودية - الإيرانية، تلاها اتفاق السلام في اليمن ثم عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية وأخيراً الوساطة السعودية بين الفرقاء السودانيين، والتي في مجملها ترمي إلى وضع أسس لدور سعودي جديد في التعامل مع أزمات المنطقة وما تحمله من تهديدات وتحديات تمس بشكل مباشر رؤية السعودية التنموية وبخاصة في البحر الأحمر.

بين التنمية والأمن علاقة تكاملية، فلا تنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية، ليس في حدود الأمن الوطني للدول فحسب، بل يمتد للعمق الاستراتيجي سواء منه الملامس للحدود أو المجاور لها، عندها تكون الدول مجبرة على وضع رؤية استراتيجية شاملة لمعالجة التحديات التي تفرضها جملة التهديدات المصاحبة للوضع القائم، ولعل وضع «استراتيجية إقليمية للأمن» يكون من ضمن مركزاتها إعادة «هندسة الأمن الإقليمي» لدرء تصاعد التهديدات الأمنية التي تعدّ من أكثر الوسائل فعالية ونجاعة خاصة في المناطق «الهشة» المتسمة بضعف قبضة الدولة فيها كفاعل رسمي في مواجهة كيانات موازية لها.

وبالنظر للرهانات الحالية التي ترتكز عليها رؤية المملكة العربية السعودية الاستراتيجية المرتبطة أساساً بالتنمية كمحدد رئيسي ضمن محددات السياسة الخارجية السعودية، أصبح الاستقرار الإقليمي المرتهن لسياسة «تفسير المشاكل» من أولويات المملكة ورؤيتها التنموية وبخاصة في منطقة البحر الأحمر، من هذا المنطلق وبالنظر للظروف والمتغيرات الإقليمية المتسارعة والتي كان آخرها الأزمة في السودان وما تحمله من تداعيات، تبرز العديد من القضايا الأمنية المرتبطة بهذه المتغيرات وما تحمله من ملفات وجب معالجتها، عبر إعادة هندسة الأمن الإقليمي الهادف لتأمين الجوار الإقليمي السعودي وإعادة الاستقرار لعمق المملكة الاستراتيجية ومواجهة التهديدات الأمنية في بيئة إقليمية هشة من جهة، وتلبية لمتطلبات الرؤية التنموية التي تتبناها المملكة من جهة أخرى.

في ظل تأزم الوضع الأمني الإقليمي كنتيجة لتصاعد الكيانات الموازية من جهة وهشاشة الفواعل الرسمية للبنية الأمنية الإقليمية الناجمة عن تراجع وضعف الدول السلطوية وتحولها تدريجياً إلى مستوى الدول الهشة (الأزمة في السودان)، بل وإمكانية تحولها لنموذج الدولة الفاشلة (اليمن والصومال)، وما يحمله ذلك من مخاطر وتهديدات وأبعاد وتحديات، أصبح من الضرورة الاستراتيجية على الدول المحورية في المنطقة وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية صاحبة الثقل السياسي والاستراتيجي العمل على إيجاد السبل اللازمة لمواجهة هذا الوضع سواء بشكل منفرد عبر تفعيل دور الدبلوماسية السعودية ومجمل أدوات القوة الناعمة في جوارها الإقليمي غير المستقر، أو بشكل جماعي عبر تفعيل دور الشراكة الأمنية الإقليمية لدرء مخاطر الوضع الإقليمي المتأزم، فوضع «التنمية» كأولوية استراتيجية ومحدد رئيسي ضمن محددات السياسة الخارجية المستقبلية للمملكة هي رؤية استراتيجية ترتهن في أحد أهم أبعادها إلى ضرورة توفر بيئة إقليمية متسمة بالاستقرار الأمني والسياسي انطلاقاً من



التأثير على أمنه واستقراره من جهة أخرى، حيث تبرز ثلاثة قضايا رئيسية في هذا الصدد:

#### أولاً: الأزمة في السودان

بساحل قوامه ٨٥٣ كلم على البحر الأحمر للسودان تحمل الأزمة في هذا البلد جملة من التداعيات الإقليمية والدولية على الوضع الأمني في البحر الأحمر وما يحتويه من ترتيبات أمنية بين عديد القوى الدولية والإقليمية وما يربطها من شراكات استراتيجية، وتداعيات ستتوسع كما ونوعاً كلما طال أمد الأزمة في السودان وزادت مخاطر تحولها إلى أزمة مزمنة مهددة لمستقبل وجود الدولة السودانية، فمنذ سقوط نظام « عمر البشير » والسودان مرتعاً لتفاعلات المصالح وخارطة الصراعات الإقليمية وبخاصة لدول شرق إفريقيا بارتباطاتها الدولية خاصة ما تعلق بالولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي فضلاً عن روسيا الساعية لإيجاد موطأ قدم في غرب البحر الأحمر والسودان أقرب المرشحين لذلك.

يشكل السودان عمقاً استراتيجياً ومجالاً حيوياً لمصالح المملكة العربية السعودية وبخاصة لتلك المرتبطة بمشروع التنمية في البحر الأحمر، وهو ما جعل من الأزمة السودانية وغياب الاستقرار الأمني والسياسي فيه الناجم عن ضعف سلطة

## تسوية الأزمات الإقليمية ضرورة لمواجهة التحديات التي تواجه رؤية السعودية التنموية في البحر الأحمر

• الملفات الإقليمية:

### ١ — الوضع الأمني في البحر الأحمر:

تكتسب منطقة البحر الأحمر أهمية استراتيجية بالغة الحيوية بالنظر لما يحتويه من أبعاد أمنية وجيو سياسية على رؤية المملكة العربية السعودية التنموية في البحر الأحمر، ما يزيد حتماً من حجم وطبيعة التحديات التي يُفرزها غياب الاستقرار عن هذه المنطقة، خاصة في ضوء حالة التشابك والتعقيد التي يتسم بها الوضع الأمني في البحر الأحمر بالنظر لتداخلاته الإقليمية والدولية وتحوله إلى منطقة تنافس بين القوى الكبرى فضلاً عن القوى الإقليمية الصاعدة التي عادة ما يكون البحر الأحمر مرتعاً لتصفية حساباتها من جهة، والأزمات الإقليمية المتناخمة له والتي تمتلك في طياتها كبير

إلى مزيد من العسكرة الدولية والإقليمية لها، وهذا الوضع سيؤدي بدوره إلى زيادة صعوبة إيجاد أرضية مشتركة لتحقيق التسوية المرجوة، وهو السيناريو الذي لو سارت عليه الأزمة السودانية فسيكون حتماً من مهددات وجود واستمرارية قوة الدولة فيه، ما يعد بمثابة الكارثة الاستراتيجية التي تنطوي على تحديات خطيرة لمستقبل المشروع التنموي السعودي في البحر الأحمر.

### ثانياً: أمن الممرات البحرية

مداخل البحر الأحمر جنوباً وشمالاً تحتوي على أكثر الممرات البحرية في العالم أهمية (باب المندب، وقناة السويس على التوالي)، وإن كان الوضع الأمني الإقليمي المتدهور في البحر الأحمر وبحر العرب يعتبر مهدداً أكثر لاستقرار باب المندب الذي يعدّ رابع أكبر ممر للنفط في العالم بحوالي 6 مليون برميل يومياً، كما يعدّ ممراً لـ 10% من الغاز المسال عالمياً، في حين تشكل حركة الملاحة فيه ما نسبته 07% من مجمل حركة الملاحة البحرية العالمية، وموقعه الاستراتيجي يشكل باب المندب عصباً حيويّاً لأمن الطاقة وللحركة التجارية والاقتصادية العالمية وصلة وصل مهمة لخطوطها بين بحر العرب والمحيط الهندي من جهة والبحر المتوسط من جهة أخرى، ما جعل التكلفة الناجمة عن عدم استقراره هي تكلفة باهظة لكل الاقتصاد العالمي، بالنظر للتكاليف المضاعفة لاستخدام البدائل المتاحة عنه ( رأس الرجاء الصالح في أقصى جنوب القارة الأفريقية)، فضلاً عن أهمية المضيق العسكرية والأمنية حيث لطالما كان محلاً للصراع بين القوى الدولية والإقليمية الراغبة في توسيع نفوذها الإقليمي والعالمي.

بالنسبة للأمن الوطني السعودي يشكّل الاستقرار والأمن في مضيق «باب المندب» ضرورة حتمية بالنظر لما يحمله ذلك من مخاطر وتحديات على استقرار الوضع الأمني في مجمل البحر الأحمر وبخاصة فيما يتعلق بتأثيره على التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية، وهو نفس المحدد الذي دفع الأخيرة صيف ٢٠١٨م، لتعليق صادراتها النفطية عبر هذا الممر بالنظر إلى وضعه غير المستقر نتيجة لتزايد الهجمات الحوثية على حاملات النفط المارة عبر المضيق، وقد ساهم اتفاق السلام في اليمن في أبريل الماضي في عودة الاستقرار والنشاط نسبياً إلى المضيق بعد أعوام من حالة اللااستقرار الناجمة عن الاستهداف المتكرر للسفن المارة به، وهنا تبرز التحالفات الإقليمية ومركبات الأمن الإقليمي كأحد أكثر الآليات الهادفة إلى إعادة الاستقرار، وأحد أكثر السبل نجاعة بالنظر لما توفره من تشارك للأعباء في مقابل المنافع المشتركة من وراء ذلك.



## تحمل الأزمة في السودان جملة من التداعيات الإقليمية والدولية على الوضع الأمني في البحر الأحمر وما يحتويه من ترتيبات أمنية بين عديد القوى الدولية والإقليمية



«الدولة الهشة» ما يجعلها أمام سيناريو التحول إلى «دولة فاشلة» هو أمر يحمل من التداعيات الخطيرة الكثير على مستقبل الأمن الوطني/ الإقليمي السعودي، أمر يفرض على المملكة العربية السعودية التحرك العاجل من أجل تسوية الأزمة في السودان والتي كانت مباحثات جدّة التي جمعت طرفي الصراع في السودان أولى صورها رغم الصعوبة المتوقعة من وراء ذلك كنتيجة طبيعية للتشعبات الإقليمية والدولية، وفي هذا استمرارية للاستراتيجية السعودية الساعية لتحديث الأزمات الإقليمية، بالتوافق مع رؤية المملكة في توسيع دائرة شركائها الدوليين بما يحفظ لها نوعاً من التوازن بين القوى الكبرى وهو ما يفسر مضي المملكة في القبول بتصاعد الدور الصيني في تسوية أزمات المنطقة والذي كانت أولى نتائجه عودة العلاقات السعودية / الإيرانية.

والثابت أن الدور السعودي في الأزمة السودانية مرهون بتوافقات دولية وإقليمية مساندة لهذا التوجه، فضلاً عن رغبة الأطراف الداخلية المباشرة، فالواضح أن طول أمد الأزمة سيزيد من حجم التدخلات الإقليمية والدولية بما يُفضي

ثالثاً: السلام في اليمن

## اتفاق السلام في اليمن بوابة لإنهاء ٨ سنوات من الاستنزاف بين كل الأطراف الداخلية والإقليمية



يشكل اليمن بحدوده البالغة زهاء ٢٠٠٠ كلم مع المملكة العربية السعودية أحد أكثر المجالات الحيوية أهمية للأمن الوطني السعودي، وهذا ما تؤكدته كل الأزمات التي مرّ بها اليمن منذ اتفاق الطائف الذي رُسم حدود البلدين سنة ١٩٩٤م، والتي حملت في طياتها عديد من التحديات الأمنية التي واجهت السعودية خاصة في ظل الارتباطات الإقليمية والدولية التي عادة ما كانت حاضرة في المشهد اليمني المتأزم الذي كانت آخر فصوله الصراع الدائر منذ سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء سنة 2014 م، وما تلاها من تطورات كان أهمها تشكل تحالف عربي مناهض للمتدّد الحوثي، غير أن الحديث عن إمكانية السلام عادت من جديد بعد المباحثات السعودية مع جماعة الحوثي في شهر ابريل الماضي، سلام من المنتظر أن يُنهي ثمانية سنوات من الحرب والاستنزاف بين كل الأطراف الداخلية والإقليمية المنغمسة في هذا الصراع الذي كانت من أهم تداعياته حالة الفشل الذي وصلت إليها مؤسسات الدولة في اليمن مقابل تصاعد نفوذ فواعل موازية بعضها ذات بعد مذهبي على غرار جماعة الحوثي وأخرى ذات بعد انفصالي على غرار المجلس الانتقالي الجنوبي.

في السودان هما تحمله من تداعيات لا تقل خطورة عن نظيرتها اليمنية، ما سيزيد من حجم الضغوط على المملكة العربية السعودية وعلى منطقة حوض البحر الاحمر ، بالنظر لكونها ستكون امام حتمية مواجهة تداعيات أزمتهن مجاورتين لها في دولتين تعتبران امتداداً جيو سياسياً لأمنها القومي / الاقليمي في نفس الوقت.

### ٢- التسوية مع إيران:

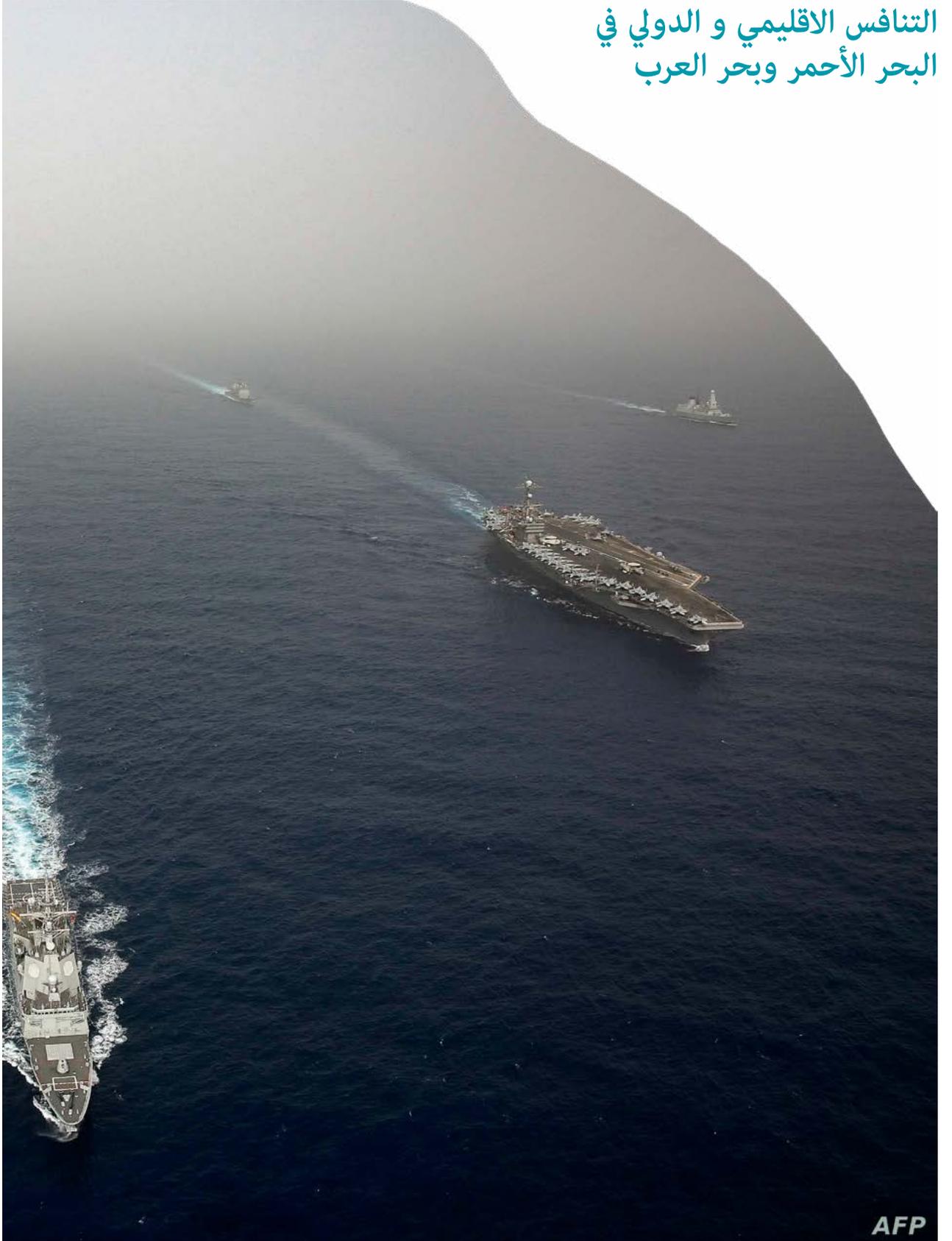
شكل التوافق السعودي / الإيراني على عودة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين تحولا مهما في التوازنات الإقليمية والدولية التي لطالما رسمت حدود وطبيعة الشراكات الاستراتيجية في المنطقة، وهذا بالنظر لما حملته هذا التوافق من أثر على معظم الملفات ذات الأولوية سواء فيما تعلق بالملفات الداخلية لكل طرف ، أو الإقليمية والدولية، فحاجة الطرفين إلى تسوية خلافتهما في ظل التغيرات العالمية والإقليمية الراهنة كانت أحد أهم دوافع هذه التسوية، فالطرف الإيراني ونظرا لاهتزاز وضعه الداخلي جرّاء الاحتجاجات الشعبية التي ما فتأت تظهر بين الحين والآخر وبحكم الاستغلال الدولي والإقليمي لهذا الوضع كان خيار التهديد مع المملكة العربية السعودية حول معظم الملفات الإقليمية هو انسب الخيارات له، وبنفس المنطق الاستراتيجي ترى السعودية أن حاجتها لإرساء معالم الاستقرار الإقليمي عبر تصفير النزاعات الإقليمية على النحو الذي يمهد لها الطريق نحو تحقيق رؤيتها

اتفاق السلام المنتظر في اليمن سيكون حتما من ضمن مخرجاته الوصول إلى آلية متوافق عليها لطبيعة العملية السياسية وأدواتها والتي يوكل إليها مهمة ترتيب البيت اليمني عبر إعادة تشكيل النظام السياسي وإعادة بناء مؤسسات الدولة اليمنية المنهارة، والتي من شأنها معالجة الوضع اليمني المتأزم في كل ثناياه سياسيا، وأمنياً، واقتصادياً، واجتماعياً ونتائج ذلك على الأمن الوطني السعودي وبخاصة فيما يتعلق بملف حماية الحدود»، ومنه فإن إعادة بناء الدولة في اليمن يعتبر أولوية لاستقرار العمق الاستراتيجي السعودي، ورغم أن هذا السيناريو مرتهن في أحد أهم ابعاده بالتوافقات الإقليمية الجارية وخاصة السعودية - الإيرانية منها فضلاً عن الدولية والمرتبطة بصعود الدور الصيني والتراجع الأمريكي، إلا أن الثابت أن المملكة العربية السعودية وانطلاقاً من رؤيتها الاستراتيجية التنموية في البحر الأحمر ستكون أحد أكثر الأطراف المستفيدة من مثل هذا الوضع المستقر في اليمن، وهو ما يفسّر هذه الرغبة السعودية في دعم السلام في اليمن انطلاقاً من حاجتها إلى الاستقرار في خاصرتها الجنوبية، استقرار هي بأمرّ الحاجة إليه لاعتبارين رئيسيين: الأول مرتبط بالتكلفة السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية الناجمة عن استمرار الصراع مقارنة بالمنتظر تحصيله من فوائد، والثاني مرتبط برؤيتها التنموية والمرتهنة إلى ضرورة تصفير مشاكل الجوار الإقليمي للمملكة العربية السعودية، وما يزيد من أهمية اتفاق السلام في اليمن هو تفجّر الأزمة

الملاحة  
في باب المندب



التنافس الاقليمي و الدولي في  
البحر الأحمر و بحر العرب



AFP

الجارية بين السعودية وايران وتداعياتها الإقليمية والدولية من جهة أخرى، حيث يكمن الإشكال الرئيسي المرتبط بالملف النووي الإيراني هو احتمالية فشل المجتمع الدولي في ظل الظروف الدولية والإقليمية الراهنة من لجم الطموح الإيراني نحو اكتساب التقنية اللازمة لعسكرة برنامجها النووي على النحو الذي يؤدي لاكتسابها القدرة على صناعة السلاح النووي، وبغض النظر عن مستوى هذا الفشل كلياً كان أم جزئياً فإن المملكة العربية السعودية ستكون أمام حتمية بناء رؤيتها الاستراتيجية الخاصة للتعامل مع هكذا وضع حفظاً لمصالحها الوطنية والإقليمية.

إلى جانب ذلك يبرز محدّد ثاني لهذه التطورات وهو ذلك الناجم على ضرورة التعامل مع ملف «الصراع الإيراني - الإسرائيلي» الذي يعدّ الملف النووي الإيراني أحد جزئياته، فإسرائيل التي كثيراً ما أبدت معارضتها لمخرجات التوافقات الدولية حول ملف ايران النووي تخوض منذ سنوات صراعاً هدفه احتواء نفوذ إيران الإقليمي بداية من سوريا ولبنان مروراً بالعراق ووصولاً للبحر الأحمر والخليج العربي وبحر العرب والممرّات المائية التي يحتويها فضلاً على توسع دائرة الصراع إلى مناطق أخرى كأذربيجان والبحر المتوسط وإفريقيا وغيرها. في ظل هذا الوضع تبرز أهمية رؤية المملكة لكيفية التعامل مع معطيات هذا الصراع وتداعياته المستقبلية وبخاصة في المناطق ذات التأثير الجيو سياسي المباشر على الأمن القومي / الاقليمي السعودي على غرار منطقتي بحر العرب والبحر الأحمر فضلاً عن الخليج العربي وأمن وسلامة الملاحة فيهم.

#### ثانياً: النفوذ الإقليمي الإيراني

يعتبر الدور الإقليمي لإيران عبر وكلائها الإقليميين أحد أكثر عوامل التوتر السعودي - الإيراني، خاصة مع تبني ايران ومنذ الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003م، لاستراتيجية «عسكرة التشيع» كأحد أدوات توسيع نفوذها الإقليمي، ما دفع بعلاقات إيران مع دول الجوار العربي وفي مقدمتهم المملكة نحو مستويات متقدمة من التوتر بحكم أنها أحد الأطراف

الاستراتيجية التنموية هي ضرورة وجب تحقيقها، ولعل أن التحرك الجاري في حل بعض أزمتات المنطقة بداية من الملف النووي الإيراني إلى التأسيس لشراكة استراتيجية بين السعودية والعراق مروراً بالملف اليمني ووصولاً إلى الدور السعودي في عودة سوريا إلى حاضنتها العربية هي كلها دلائل تتوافق مع هذه الرؤية التي أصبحت من محدّدات السياسة الخارجية السعودية، وعموماً يتمحور المنظور السعودي تجاه التسوية مع ايران حول اربعة ملفات رئيسية:

#### أولاً: البرنامج النووي الإيراني

ويعتبر هذا الملف بما يحمله من تداعيات إقليمية ودولية أحد أكثر الملفات تأثيراً في مستقبل العلاقات السعودية / الإيرانية، فصيافة رؤية استراتيجية سعودية أصبحت ضرورة حتمية للتعامل مع تطورات الملف النووي الإيراني والسيناريوهات المرتبطة والمتوقعة له في ضوء التغيرات التي فرضها الصراع الروسي / الغربي في أوكرانيا، وتصاعد الدور الصيني الراغب في توسيع نفوذه السياسي بالتوازي مع نفوذه الاقتصادي في المنطقة من جهة، ومستقبل التسوية الإقليمية

## صياغة رؤية استراتيجية سعودية للتعامل مع تطورات الملف النووي الإيراني والسيناريوهات المرتبطة والمتوقعة له في ضوء التغيرات الراهنة





## النشاط الاقليمي لإيران عبر وكلائها احد اهم اسباب الوضع الاقليمي غير المستقر

### رابعاً: الحل في سوريا

تعتبر سوريا أحد أهم مواطن الجوار الإقليمي الأكثر تأزماً، وبعد ما يقارب ١٢ سنة من الصراع والانعزال عن محيطها العربي تضاعف فيها نفوذ عديد القوى الإقليمية والدولية من إيران إلى تركيا إلى روسيا وأمريكا في مقابل تراجع كبير للارتباط السوري - العربي، عادت سوريا مؤخراً إلى حضنها العربي وتحت مظلتها الشاملة جامعة الدول العربية وبإجماع عربي شبه كلي، رجوع من المنتظر أن يُفرز نتائج على الأرض حتى لو لم تكن بشكل آني وفي مقدمتها فك الارتباط مع إيران وأذرعها في المنطقة ولو جزئياً، كون هذه الخطوة التي أقدم عليها العرب ورغم تأخرها، إلا أنها كانت ضرورية من أجل العمل على إعادة ترسيخ استقلالية القرار السياسي السوري ولو نسبياً عن النفوذ والمصالح الإقليمية والدولية الأخرى، وفي هذا الإطار تبرز جهود الجزائر في القمة العربية الحادي والثلاثون، وجهود المملكة العربية السعودية خلال القمة العربية الثاني والثلاثون في جدة على إعادة اللحمة بين الأشقاء العرب بما يخدم مستقبل العمل العربي المشترك في معالجة الوضع الإقليمي العربي المتأزم في كثير من ثنياه، وهو ما يخدم المصلحة القومية والقطرية العربية بالنظر لوزن سوريا التاريخي والحالي والمستقبل في المنطقة العربية، وهذا ما تضعه كل الأطراف العربية وبخاصة المحورية منها وفي مقدمتها السعودية على أنه من ضمن أولوياتها الاستراتيجية في المرحلة القادمة، بما يتوافق مع رؤية المملكة القائمة على ضرورة تفسير المشاكل وتسوية أزمت الجوار الإقليمي بما يسمح بإرساء الاستقرار في حزامها الإقليمي الذي يعدّ محددًا

المستهدفة من وراء هذا التوسع الراغب في محاصرة الأمن الوطني / الاقليمي السعودي وتقويض مصالحها في المنطقة، بما يؤدي إلى تحجيم دورها الإقليمي كفاعل رئيسي صاحب ثقل سياسي واستراتيجي واقتصادي في التوازنات الاقليمية.

ليبقى الاشكال في ظل تصاعد الرغبة الثنائية بين السعودية وإيران في إيجاد صيغة معينة للتفاهم هو طبيعة وحدود التنازلات الإيرانية المنتظرة من أجل ترسيخ جهود التسوية، خاصة في ضوء تسارع الأحداث الدالة على هذه الرغبة الثنائية للطرفين والتي كانت بدايتها بمشروع السلام في اليمن ثم ملف عودة سوريا إلى الجامعة العربية، فالواضح حتى الآن أن إيران غير مستعدة بعد لتحويل رغبتها السياسية إلى واقع عملي تنتج عنه خطوات ملموسة توحى بوجود تنازلات إيرانية تعكس استعداداً إيرانياً للتخلي عن مشروعها التوسعي وتدخلاتها الإقليمية في معظم مواطن النفوذ الإيراني في الجوار الإقليمي، وهو ما يطرح سؤالاً حول مدى جدية إيران مستقبلاً في تبني مشروع التسوية أم أنه ضرورة مرحلية تقتضيها الظروف الإقليمية والدولية؟، والأهم الوضع الإيراني الداخلي المهتز على إثر الاحتجاجات التي ما فتأت تنفجر من حين لآخر في السنوات الأخيرة، وبالتالي فإن رغبة إيران الحالية في التسوية قد تزول بزوال هذه الأسباب، وهو ما يجعل المملكة العربية السعودية أمام ضرورة التعامل مع هذا الوضع في حال ما سارت التطورات وفق هذا السيناريو وما يشكله من تداعيات مستقبلية على الأمن الإقليمي ومشاريع المملكة ورؤيتها الاستراتيجية القادمة.

### ثالثاً: الوضع في العراق

الملف العراقي لطالما كان من أهم مواطن الخلاف السعودي / الإيراني، وهذا بالنظر إلى حجم النفوذ الإيراني داخل العراق عبر وكلائه السياسيين والعسكريين من جهة، وما يشكله ذلك من تهديد مباشر للأمن الوطني / الاقليمي السعودي نتيجة للجوار المباشر بين الدولتين من جهة أخرى، وهو ما جعل من سياسة إيران الرامية إلى اضعاف السلطة المركزية في العراق لصالح الكيانات الموازية أحد اهم عوامل التوتر في العلاقات السعودية - الإيرانية طوال العقدين الماضيين. ومنذ توقيع اتفاقية الشراكة الأمنية السعودية - العراقية الهادفة لتفعيل مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، وبغض النظر على تداعياتها على العلاقات الثنائية بين البلدين، إلا أن ابعادها الإقليمية والدولية كانت واضحة للعيان، كونها كانت تعبر في أحد مضامينها عن التقارب السعودي-الإيراني، وهي رؤية أثبتتها التأثير المتبادل للدور العراقي في تقليص الخلافات السعودية - الإيرانية من جهة، ودور التقارب السعودي - الإيراني في استقرار العراق وعودة السيادة لمؤسسات الدولة ومستقبل البناء السلطوي فيه عبر تقليص دور الفواعل الموازية للدولة العراقية من جهة أخرى.



نجاح جهود اعادة ادماج سوريا في  
القرار العربي مرهونة في احد اهم  
ابعادها بمستقبل التواجد الإيراني  
في سوريا



## الصراع في أوكرانيا ساهم في اعادة بناء الشراكات الاستراتيجية الاقليمية و الدولية



أساسياً في استراتيجيتها التنموية، وهو ما أفضى في النهاية إلى  
حتمية إعادة تفعيل الدور العربي في جهود تسوية الأزمة  
السورية وبالذات إعادة تفعيل الدور السعودي والخليجي  
عامة، بالنظر إلى أن هذا التفعيل هو ضرورة أمنية استراتيجية  
يفرضها مستقبل الرؤية التنموية للمملكة العربية السعودية.

### • الملفات الدولية

#### ١— موقع المملكة العربية السعودية من التغيرات المتسارعة

#### التي فرضها الصراع في أوكرانيا على التوازنات الإقليمية والدولية

إن المتغيرات المتسارعة على مستوى التوازنات الدولية  
والإقليمية بما تحمله من تداعيات والتي ساهم الصراع في  
أوكرانيا في تأجيجها وبخاصة ما تعلق منها بتصاعد وتيرة  
التغيرات الجارية في الشراكات الاستراتيجية الإقليمية والدولية،  
تجعل من الضرورة على كل دول العالم مراجعة مواقفها  
تجاه كثير من القضايا، خاصة في ضوء معركة الاصطفاف  
التي أفرزها الصراع في أوكرانيا، حيث تبرز المملكة العربية  
السعودية كأحد المستهدفين من وراء موجة الاستقطاب  
الجارية، ما يجعلها أمام حتمية ترتيب أولوياتها الاستراتيجية  
بما يتوافق مع المتغيرات الجديدة، فالصراع في أوكرانيا كشف  
للعالم حجم التأثيرات التي من الممكن أن تمس الأمن العالمي  
في عديد المجالات وبخاصة الطاقة والغذاء جزاء أي صراع حتى  
لو كان بأبعاد إقليمية فقط، كنتيجة لحجم ترابط الأمن  
العالمي من جهة وهشاشة بنيته في مواجهة أي تهديدات لمثل  
هكذا صراع من جهة أخرى.

#### ٢— انتقال التنافس الدولي نحو المحيط الهادي والهندي وشرق

#### أوروبا وإفريقيا:

عموما فإن المنطقة العربية عامة والخليجية تأثرت وستأثر  
كبير التأثير بالتغيرات الجارية في النظام الدولي في عديد  
المجالات، وإن كان ذلك سيكون حتماً بنسب متفاوتة بين كل  
دولة وأخرى، من منطلق عديد المحددات على غرار: حجم  
الدولة - موقعها الجيو سياسي - دورها الإقليمي - طبيعة  
تأثيرها بأي تغيرات في النظام الدولي - مستوى الاستقطاب  
الذي تتعرض له وغيرها من محددات، حيث تبرز المملكة  
العربية السعودية كأحد أكثر الدول العربية التي تشملها جل  
هذه المحددات، وفي هذا الصدد فإن السعودية تأثرت من  
منطلقين رئيسيين:



## أولا/ إعادة ترتيب الأولويات والتعاطي الأمريكي مع أزمات المنطقة:

وهو منطلق مرتبط بتراجع أهمية المنطقة في أولويات استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في مقابل صعود مناطق أخرى على غرار منطقة المحيط الهادي، والهندي، وشرق أوروبا، وأفريقيا وهي المناطق المرشحة لتكون موطن التنافس والصراع الدولي القادم، ولعل الوساطة الصينية ودورها في إعادة تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين إيران والمملكة العربية السعودية هي أحد صور تراجع تعاطي الولايات المتحدة مع أزمات المنطقة.

## ثانيا/ معركة «الاصطفاف» الجارية كأحد مخرجات الصراع الروسي / الغربي في أوكرانيا:

في ضوء المنظور الأمريكي الذي يفسر الحياد العربي - الخليجي عامة والسعودي خاصة على أنه موقف داعم لروسيا والضغوط التي صاحبت هذه الرؤية من اجل دعم المملكة العربية السعودية للموقف الأمريكي وتلبية متطلباته سواء في مجال الطاقة أو في المجال السياسي المرتبط بدعم الموقف الغربي في كل الأزمات الدولية والاقليمية من جهة، وهامش المناورة الذي أتاحه هذا الصراع لعديد الدول العربية لإعادة رسم استراتيجيتها من منطلق البدائل التي وفرها الصعود الصيني من جهة أخرى.

## ٣ - مستقبل الشراكة الاستراتيجية السعودية - الأمريكية في ظل

### المتغيرات الدولية:

من الثابت أن العلاقات السعودية - الأمريكية قديمة وتقوم على شراكة استراتيجية بدأت منذ منتصف أربعينيات القرن العشرين ولها أهمية استراتيجية في بعدها الأمني والعسكري، وهذه العلاقة مستمرة في سياسة البلدين رغم ما يعتري مسيرة هذه العلاقة من تباين أحياناً في وجهات النظر حول بعض القضايا المتعلقة بالعلاقات الثنائية، أو القضايا الإقليمية والدولية، لكنها بالمجمل شراكة راسخة ومستمرة، وفي الوقت نفسه للمملكة علاقات اقتصادية متنامية مع الصين وروسيا، وعليه فإن المملكة تلتزم سياسة المسارات المتوازية وليس المتقاطعة، أي الشراكة السياسية والأمنية مستمرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، والعلاقات الاقتصادية المتنامية وزيادة الصادرات والواردات التجارية مع الصين المستورد الرئيسي للنفط السعودي، وهذا لا يعني مطلقاً أن المملكة العربية السعودية تقوم بإحلال طرف مكان طرف آخر أو استبدال دول بأخرى، بل تلتزم بالانفتاح على جميع دول العالم في سياسة واضحة تطبقها منذ أن أعلنت عن إطلاق رؤية ٢٠٢٣ الرامية إلى تعدد الشراكات وإعادة بناء الاقتصاد

السعودي على أسس توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل وتوطين التكنولوجيا والصناعات الحديثة، والمملكة ترفض الانخراط في الصراع الدولي وعودة الحرب الباردة وإنما تحترم عالم يخلو من الهيمنة وتتحقق فيه

العدالة وعدم الهيمنة والتعددية التي تحقق استقرار العالم.

## ٤ — ملأ الفراغ «التوقعات والسيناريوهات»

لطالما شكّل الصعود الصيني الاقتصادي والسياسي مصدر توجس لمعظم الإدارات الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة. ومع نهاية القرن الماضي كان 80 % من دول العالم تتاجر مع الولايات المتحدة أكثر من تجارتها مع الصين، وطوال العقدين الماضيين انخفضت هذه النسبة إلى حدود 30%، والسبب الرئيسي وراء ذلك هو سياسة «ملء الفراغ» التي تبنتها الصين تجاه كل تراجع أمريكي. سنة 2015 م، حاولت إدارة «باراك أوباما» تقويض النفوذ التجاري للصين في محيطها الإقليمي عبر ما عُرف بـ «اتفاقية التجارة الحرة عبر المحيط الهادئ» والتي كان من ضمن أعضائها إلى جانب الولايات المتحدة كل من كندا والمكسيك واليابان وأستراليا في محاولة لإخضاع الصين ولجم طموحها التجاري التوسعي، اتفاقية لم تدم طويلاً حيث انسحبت أمريكا من هذه الاتفاقية في أول أسبوع من حكم إدارة «دونالد ترامب» حيث اعتبرتها كارثة استراتيجية للولايات المتحدة.

مع اندلاع أزمة كوفيد ١٩ وما تركته من آثار وخيمة على الاقتصاد العالمي الذي دخل في مرحلة من الركود، وقّعت الصين أواخر سنة 2020 م، أكبر اتفاقية للتجارة الحرة في العالم ضمت ١٥ دولة، في ضربة موجعة لريادة الدور الاقتصادي الأمريكي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي تراجع فاسحاً المجال أمام تصاعد الدور الصيني والذي لم يتخلف بحكم قوته التجارية والمالية وسرعة التعافي التي أبان عليها الاقتصاد الصيني من جراء تداعيات أزمة كورونا مقارنة بمنافسيه حيث حقق أعلى نمو عالمي سنة 2020م، في وقت خسر فيه الاقتصاد العالمي زهاء ٧٠٠ مليار دولار جراء تداعيات الأزمة، فضلاً عن النتائج الضئيلة التي حققتها الولايات المتحدة جراء سياستها «الانعزالية الحمائية»، فلا الميزان التجاري انقلب



تصاعد الدور الصيني ساهم في إذكاء التنافس حول "ملا الفراغ" الناجم عن تراجع التعاطي الأمريكي مع أزمات المنطقة



من ضمن اهم صور الصراع الدولي في المنطقة، الحرب التجارية و المالية بين الصين والولايات المتحدة

لصالح الولايات المتحدة ولا معضلة سرقة الملكية الفكرية تم حلها ولا غالبية الشركات الأمريكية عادت إلى أمريكا كما كانت تأمل إدارة «دونالد ترامب». وفي مقابل ذلك خسرت السياسة الخارجية الأمريكية نموذجها الناعم الذي لطالما كانت تسوقه للعالم في خطابها الرسمي القائم على ثلاثية «الديمقراطية -حقوق الانسان -الليبرالية غير الملجئة»، واتسع الأمر ليشمل مصداقية الولايات المتحدة كدولة محافظة على تعهداتها في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وهو ما استغلته الصين بالغ الاستغلال حين قَدّمت نفسها على أنها البديل الذي يمكن التعويل عليه لسدّ هذا الفراغ.

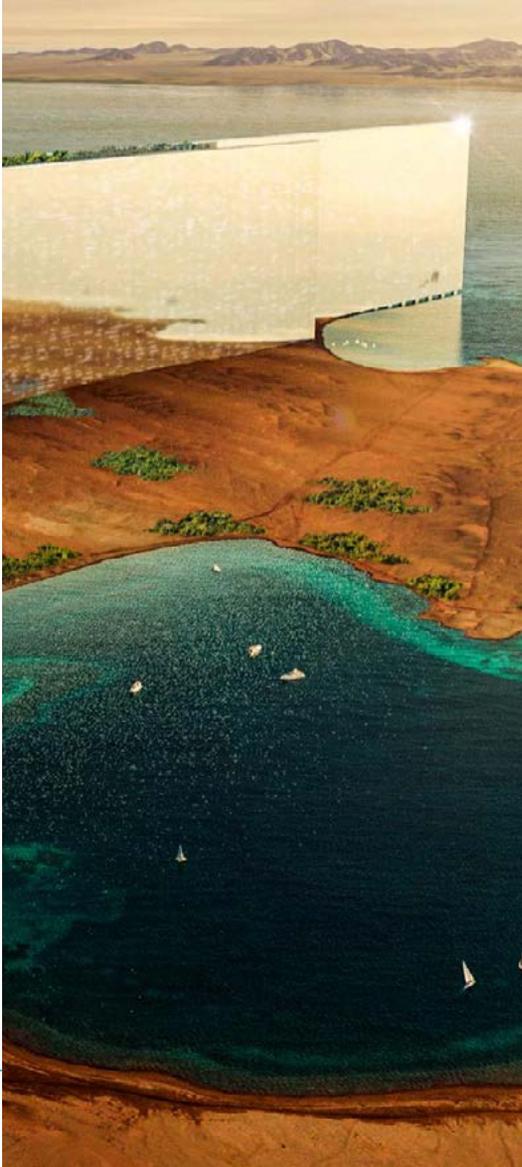
«الانعزالية» و«أمريكا أولاً» و«الحمايية التجارية» قادت الولايات المتحدة للصدام مع أقرب حلفائها الذين نالوا نصيبهم من مساوئها، فمن مطالب زيادة تكاليف حلفاء «الناتو» وعلى رأسهم ألمانيا إلى المطالبة بـ «الدفع مقابل الحماية» التي انتهجها إدارة ترامب تجاه كوريا الجنوبية واليابان التي نالت نصيبها من الحرب التجارية، إلى استراليا وكندا ومعظم حلفاء أمريكا الذين أُجبروا على مراجعة الكثير من الاتفاقيات التجارية والأمنية، وكان البديل الحتمي لذلك هو زيادة التقارب الصيني مع هذه الدول.

محصلة هذا الخيار الأمريكي الذي تبنته إدارة «دونالد ترامب» القائم على «الإنعزال» عن العالم، كان توقيع الصين لاتفاقيات تعاون مع ١٢٦ دولة و٢٩ منظمة عالمية ضمن استراتيجيتها التوسعية عبر القوة المرنة التي انطوى تحتها مشروع الصين التجاري العالمي «مبادرة الحزام والطريق»، فكل خطوة تتراجع فيها الولايات المتحدة عن التزاماتها الدولية تكون الصين حاضرة لسدّ الفراغ الناجم عنها، معلنة عن حقبة جديدة يسود فيها منطلق «دبلوماسية القوة الكبرى» وفق النموذج



#### ختاماً:

ما يمكن استخلاصه أن الرؤية الاستراتيجية المستقبلية للمملكة العربية السعودية والقائمة على محوريتي عنصر «التنمية» وما يترتب على ذلك من وضع أمني إقليمي مستقر، يعتبر دافعاً رئيسياً للمملكة من أجل إعادة هندسة الأمن الإقليمي المتأزم في كثير من ثنائياته، ولهذا الغرض تبرز الشراكات الاستراتيجية الإقليمية ضمن مركبات أمنية إقليمية تتحمل فواعلها المسؤولية المشتركة على مواجهة التهديدات الأمنية كأحد الآليات المعول عليها لحل أزمات الجوار الإقليمي وتوفير محددات الاستقرار فيه، فضلاً على الموازنة بين الشراكات الاستراتيجية الدولية بما يحفظ مصالح المملكة وسط المتغيرات المتسارعة التي يفرضها الصراع في أوكرانيا على مستقبل النظام الدولي وتوازنات القوى الكبرى فيه من جهة، وتساعد دور القوى الإقليمية الصاعدة والتكتلات الإقليمية التي من الممكن أن تكون من ضمن مخرجات هذا الصعود.



الصيني، فالانسحاب الأمريكي من اتفاقية «باريس للمناخ» سنة ٢٠١٩ م، قابله تأكيد صيني على تنفيذه للاتفاقية، ما نجم عنه تقارب صيني-فرنسي تجسّد يومها من خلال توقيع الطرفين لاتفاقيات تجارية بلغت قيمتها ١٥ مليار دولار، وفي إبريل ٢٠٢٠ م، أعلن دونالد ترامب وقف التمويل الأمريكي لـ «منظمة الصحة العالمية» وبعد أيام قليلة يأتي القرار الصيني بزيادة دعم المنظمة بما يقارب ٣٠ مليون دولار مع تعهدات بتقديم ٢ مليار دولار كمساعدات للدول الأكثر تضرراً من جائحة كورونا وتمسكها بدورها العالمي في هذا الصدد. وفي الوقت الذي انسحبت فيه الولايات المتحدة من منظمات تابعة للأمم المتحدة على غرار «اليونيسكو» و«مجلس حقوق الانسان» يتضاعف الدور الصيني الذي تجسّد في رئاسة أربعة وكالات من ضمن ١٥ وكالة تحويها الأمم المتحدة فضلاً عن منظمات أخرى على غرار تحول الصين إلى أكبر عضو دائم في مجلس الأمن مشارك في بعثات حفظ السلام الدولية، وكذا مشاركتها في مناصب قيادية عليا في «الاتربول» و«الاتحاد الدولي للاتصالات» و«البنك الدولي» وغيرها.

في منطقة الخليج سترك التراجع النسبي للتأثير الأمريكي التقليدي حتماً خلفه فراغاً استراتيجياً، من شأنه أن يساهم في ظهور توازنات جديدة سواء تلك المرتبطة بتصاعد دور القوى الكبرى وفي مقدمتهم الصين وروسيا، أو ما هو مرتبط بتصاعد الدور الإقليمي للقوى الإقليمية الصاعدة وفي مقدمتها تركيا وإيران وإسرائيل وحتى الهند، وهو ما سينشأ عنه شراكات استراتيجية جديدة بالنظر للتقلبات الجارية في التوازنات الإقليمية والتقارب السعودي - الإيراني الأخير جزء منها، في ضوء خارطة جديدة من التفاعلات التي تسعى فيها كل الأطراف ملء الفراغ الناجم عن تراجع الدور الأمريكي والاستفادة القصوى من هامش المناورة الذي يتركه.

غير أن الأشكال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار هو ما مدى قدرة المملكة العربية السعودية على الموازنة بين حدود شراكاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة من جهة، وتوافقها مع تصاعد الدور الصيني والروسي ورغبة المملكة من الاستفادة من مخرجات هذا الصراع من جهة أخرى، خاصة وأن سياسة الحياد المعلنة قد تكون غير مجدية في حال تصاعد الصراع الدولي مستقبلاً وتزايد الضغوط الأمريكية المصاحبة له، مما يجعل المملكة أمام ضرورة الاختيار بين أحد الطرفين، رغم أن استراتيجية المملكة لغاية الآن وبعد تجاوز الصراع في أوكرانيا لسنته الأولى تعتبر ناجحاً على كل الأصعدة بالنظر للدبلوماسية المرنة التي اتبعتها المملكة في مواقفها تجاه كل الأطراف والذي عززته بمسارها الجديد الراغب في تسوية الوضع الإقليمي المتفجر في كثير من دول الجوار الإقليمي لها، ولعل نجاح المملكة العربية السعودية في تجاوز تداعيات دورها في تقليص «أوبك+» لإنتاجها العالمي للنفط على علاقاتها مع واشنطن لهو أكبر دليل على هذه المرونة.



مركز الخليج للأبحاث  
المعرفة للجميع

[www.grc.net](http://www.grc.net)